موسكو وواشنطن .. صراع مكانه وتنافس استراتيجى ممتد

(آفاق آسيوية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد الثالث، أغسطس ٢٠١٨)

د. نـورهان الشيـخ*

انطلقت العقيدة العسكرية الروسية الأخيرة التى صدق عليها الرئيس فلاديمير بوتين فى ٢٦ ديسمبر ٢٠١٤، والتى تعد الرابعة منذ تفكك الاتحاد السوفيتى وتم إصدارها قبل إنقضاء العقيدة السابقة والتى كان مقرراً أن تستمر حتى ٢٠٢٠، وكذلك العقيدة البحرية التى تم التصديق عليها فى ٢٦ يوليو ٢٠١٥، من أن حلف شمال الأطلسى (الناتو) يمثل الخطر الرئيسي على الأمن القومى الروسى، وأن تمدد الناتو، والدرع الصاروخى الأمريكى الذى تم نشره فى شرق أوروبا، واتجاه الولايات المتحدة لتركيز آلياتها القتالية بالقرب من الحدود الروسية في قواعد عسكرية بدول شرق أوروبا والبلطيق على خلفية الأزمة الأوكرانية، هى التهديد الرئيسى لروسيا، خاصة فى ضوء التوتر الحاد الذى تشهده العلاقات الروسية الأمريكية، والذى وصلت معه الأخيرة إلى "مستوى متدني"، على حد وصف الرئيس بوتين، أعاد إلى الذاكرة أجواء الحرب الباردة خلال النصف الثانى من القرن العشرين.

فقد كشفت الأزمة الأوكرانية التى بدأت فى نوفمبر من العام ٢٠١٣ عن عمق التناقض فى المصالح بين موسكو، القوة العائدة، التى تعمل جاهدة على استعادة نفوذها وتأثيرها الدولى والإقليمى، وترفض أن تكون مجرد ظل أو تابع للولايات والمتحدة، ولم تعد تقبل النظام الأحادى القطبية التى تنفرد واشنطن بإدارة قضاياه على الصعيدين الدولى والإقليمى وتسعى مع قوى دولية وإقليمية أخرى لتغييره. والولايات المتحدة التى لا تتصور تراجعها عن استراتيجيتها العالمية، ومكانة القائد فى النظام الدولى، وترفض أن تشاركها أى قوة أخرى مواطن القوة والتأثير به. وفى الوقت الذى تسعى فيه روسيا إلى إدارة جماعية للعالم، لا تقبل الولايات المتحدة إلا بإدارتها الفردية له.

وخلال حملته الانتخابية أطلق الرئيس الأمريكى دونالد ترامب التوقعات المتفائلة بشأن العلاقات الأمريكية الروسية ومن ثم الغربية بشكل عام. إلا إن مسار العلاقات بين البلدين على مدى العام المنصرم والوثائق المختلفة الصادرة عن البيت الأبيض والبنتاجون تؤكد أن التوتر بين الجانبين ليس من قبيل الخلافات العابرة وإنما تناقضات جوهرية وهيكلية يصعب تجاوزها على

---

* أستاذ العلاقات الدولية، جامعة القاهرة.

الأقل فى المدى المنظور. فالولايات المتحدة مازالت ترفض تماماً القبول بنظام متعدد القوى وتسعى جاهدة لبقاء الأحادية القطبية باعتبارها إنجاز أمريكى يخدم مصالحها، وتعتبر أن محاولات روسيا والصين تغيير ذلك بالانتقال إلى صيغة تعددية للنظام الدولى تهديد مباشر لواشنطن. وقد أشار ترامب صراحة لذلك فى أول خطاب له بشأن حالة الاتحاد أما الكونجرس يوم ٣١ يناير حيث وصف الصين وروسيا بأنهما يمثلان تهديدا للمصالح والقيم الأمريكية بقوله: "إننا نواجه فى جميع أنحاء العالم أنظمة مارقة وجماعات إرهابية ومنافسين مثل الصين وروسيا تتحدى مصالحنا واقتصادنا وقيمنا". ليعيد التأكيد على ما جاء فى استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التى أصدرها ترامب فى ١٨ ديسمبر، والتى اعتبرت أن دور روسيا الدولى يمثل تهديداً للولايات المتحدة، مستخدمة مصطلح "الدول التحريفية" للإشارة إلى روسيا والصين اللتان تحاولان تغيير الوضع الراهن، أو "القوى المراجعة" التي ترغب في خلق عالم لا يتوافق بالضرورة مع المصالح والقيم الأمريكية.

ورغم أن قضية التدخل الروسى فى الانتخابات الأمريكية تحظى بتركيز إعلامى وسياسى واسع النطاق، وكذلك قضية أغتيال ضابط المخابرات العسكرية الروسية السابق والعميل البريطانى سيرجى سكريبال، إلا إنها جميعاً لا تعدو أن تكون مجرد قشرة سطحية تخفى حمم بركانية من التناقضات الجوهرية بين الجانبين تتضمن مدى واسع من القضايا تشمل المواجهة فى منطقة آسيا الوسطى حيث نجحت روسيا فى تعزيز وجودها العسكرى وإقتلاع القواعد العسكرية الأمريكية التى تمكنت واشنطن من إقامتها مستغلة الضعف الروسى والحرب على الارهاب فى أفغانستان. أيضاً التنافس بين البلدين على ثروات القطب الشمالى، وسلسلة العقوبات الاقتصادية التى فرضتها واشنطن وحلفائها ضد موسكو على خلفية الأزمة الأوكرانية، والتى طالت ثلاثة من القطاعات الحيوية التى تمثل عصب الاقتصاد الروسى والمصدر الرئيسى لضخ السيولة إليه وتجديد دماءه وحيويته وهى قطاع الطاقة والسلاح والقطاع المصرفى.

ورغم تعدد القضايا الخلافية بين البلدين يظل هناك أربع محاور أساسية للمواجهه بينهما. **أولها**، التنافس الاستراتيجى بين واشنطن وموسكو، ويتضمن بدوره مدى واسع من القضايا منها تلك الممتدة والمتعلقة بالدرع الأمريكى المضاد للصواريخ، وتوسيع عضوية حلف شمال الأطلسى بضم جمهورية الجبل الأسود، وتعزيز التواجد العسكرى للحلف فى شرق أوروبا على الحدود مع روسيا من خلال إقامة بنية عسكرية تتضمن قوات بحرية وجوية وبرية ووحدات مهمات خاصة والذى تعتبره روسيا تهديداً مباشراً لأمنها القومى. كما إن ملف انضمام كل من جورجيا وأوكرانيا إلى الناتو مازال مطروحاً على أجندة الحلف ويجرى العمل عليه وفق تصريحات أمينه العام، رغم اعتراض روسيا الشديد على ذلك، وحرصها على بقاء الدولتين على الحياد، على أقل تقدير،

وتأكيد عدم قبولها ضم الحلف لكييف التى كانت يوماً ما عاصمة روسيا، وأن يقف الحلف بقواته وترسانته العسكرية على أبواب موسكو، وضرورة عدم القياس على انضمام دول أوربا الشرقية إلى الحلف والذى تم فى ظل ظروف شديدة الخصوصة لروسيا، وفى وقت كانت الأخيرة تموج بصراعات سياسية داخلية وعدم استقرار سياسى واقتصادى أثر على أدائها فيما يتعلق بالقضايا التى تمس أمنها القومى ومصالحها الحيوية.

وفى رد فعل أطلق الرئيس بوتين واحدة من أقوى الرسائل لواشنطن وذلك فى خطابه السنوى أمام الجمعية الاتحادية فى الأول من مارس، والتى أكد فيها نجاح روسيا فى تطوير قدراتها العسكرية وإمتلاك منظومات تمثل نقلة نوعية فى الدفاع الاستراتيجى الروسى. واعتبر بوتين أن تطوير روسيا لأنظمة أسلحة استراتيجية متقدمة يأتى ردا على انسحاب الولايات المتحدة، الأحادى الجانب، من معاهدة الدفاع الصاروخي المضاد ونشرها عناصر منظومة الدرع الصاروخية على الأراضي الأمريكية وفي أوروبا وفي المياه القريبة من السواحل الروسية، بالإضافة إلى خططها لاستكمال نشر الدرع الصاروخى في اليابان وكوريا الجنوبية، ليكتمل تطويقها لروسيا من الشرق والغرب. وأن الولايات المتحدة رفضت كافة المقترحات الروسية لتسوية قضية منظومة الدرع الصاروخية، مما أضطر روسيا إلى البدء باختبار جيل جديد من الصواريخ قادرة على اختراق هذا الدرع، وقامت بتصميم كتلة طاقة نووية فائقة القوة لتزويد صواريخ مجنحة بها، مما سيجعل الصواريخ الروسية قادرة على تجاوز كل أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي، سواء الموجودة أو التى يمكن تطويرها مستقبلاً، كما بدأت روسيا بتصميم أسلحة استراتيجية لا تتبع مسارا بالستيا، مما يجعلها قادرة على اختراق جميع أنظمة الدفاع الصاروخى، إلى جانب إمتلاك روسيا سلاحا فرط صوتي، يمنحها تفوق واضح، وإنها قامت باختبار مجموعة الأسلحة الجديدة العام الماضى.

ووصف بوتين العقيدة النووية الأمريكية الجديدة بالمقلقة، وأشار إلى أن حلف شمال الأطلسي بقيادة واشنطن يبني دفاعات على الحدود الروسية، ورأى أن المنظومات الروسية الجديدة ستفقد تلك الدفاعات فاعليتها، وحذر من مغبة مهاجمة حلفاء روسيا، مؤكداً أن بلاده ستعتبر أي هجوم بالسلاح النووي على أحد حلفائها هجوماً عليها وأنها سترد فورا على هذا الهجوم، إلا أن "روسيا لا تنوي مهاجمة أي دولة أخرى". وكانت العقيدة النووية الأمريكية الجديدة التي أعلنتها واشنطن يوم ٢ فبراير قد ركزت على روسيا بشكل ملحوظ، واعتبرت إنها جاءت ردا على "تنمية قدرات روسيا وطبيعة استراتيجيتها وعودتها إلى منافسة القوى العظمى". وفي مؤتمر صحفي يوم ١٩ يناير أعلن خلاله عن الاستراتيجية الدفاعية الجديدة للولايات المتحدة، أعتبر وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس، أن "المنافسة بين الدول العظمى، وليس الإرهاب، هى التى

تتصدر الآن الاهتمام فيما يخص الأمن القومى" الأمريكى. وأن واشنطن تواجه "تهديدات متزايدة من قبل مختلف الدول الضالة مثل الصين وروسيا، وأن "المنافسة الاستراتيجية الطويلة الأمد مع الصين وروسيا تعتبر الأولوية الرئيسية لوزارة الدفاع الأمريكية، وتتطلب مزيدا من التمويل، نظرا لدرجة المخاطر التي تمثلها اليوم على أمن الولايات المتحدة وازدهارها".

وخلال اجتماع لمجلس الأمن القومى الروسي، يوم ٥ مارس، أشار بوتين إلى أن تطوير روسيا لأسلحتها الجديدة قد مر بظروف صعبة جدا وتم ذلك منذ سنوات عديدة، وأن حديثه فى الأول من مارس كان رسالة تتعلق بالتكنولوجيا الجديدة ونظم الأسلحة المصممة لحماية روسيا وضمان التكافؤ الاستراتيجي ومن ثم حفظ الأمن الدولى، وأنه شارك في هذا العمل الآلاف من الروس وفرق التصميم والبحث بالإضافة للمؤسسات الصناعية والتكنولوجية الحديثة، وتوجه بالشكر للشركات والجهات التي ساهمت بتمويل هذه المشاريع.

يضاف إلى ذلك، التنافس فى سوق السلاح العالمى حيث تنظر واشنطن بقلق إلى تحركات روسيا لزيادة صادراتها من الأسلحة خاصة للأسواق التقليدية للسلاح الأمريكى، وقد أثارت صفقة منظومة "إس ٤٠٠" الروسية للعراق تحفظات أمريكية واضحة. وحذرت واشنطن العراق ودولا أخرى من تبعات عقد صفقات لشراء أسلحة روسية، وذلك وفقا لقانون "مواجهة أعداء أمريكا عبر العقوبات (CAATSA)" الموجهة ضد روسيا وإيران وكوريا الشمالية، الذى وقعه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ٢ أغسطس ٢٠١٧، وبدأ سريانه في ٢٩ يناير. وفي عام ٢٠١٧، نشرت الإدارة الأمريكية قائمة من الشخصيات والشركات العاملة في القطاعين الدفاعي والاستخباري الروسيين التي يواجه كل طرف يعقد صفقات معها عقوبات أمريكية، مما ألحق خسائر بقطاع الصناعات العسكرية الروسية تقدر بنحو ثلاثة مليارات دولار. فى حين وصف وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف العقوبات الأمريكية الموجهة ضد قطاع الصناعات العسكرية الروسي بـ"المنافسة غير النزيهة" التي تهدف إلى إبعاد الأسلحة الروسية عن الأسواق بطريقة الابتزاز، وأن واشنطن تسعى في الوقت ذاته لإقناع دول أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا بالتخلي عن شراء أسلحة ومعدات عسكرية روسية مقابل تعويضها ببدائل أمريكية.

ثانيها، جهود روسيا لحلحلة النظام الاقتصادى العالمى الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة، وذلك بالتعاون مع مجموعة دول بريكس، والتى انعكست فى تأسيس بنك بريكس للتنمية لتمويل المشاريع التنموية فى الدول الأعضاء وصندوق الاحتياطي النقدي لمواجهة آثار التقلبات في أسواق المال، بهدف تطوير مؤسسات بديلة للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، لا تتدخل فى الشأن الداخلى للدول الأعضاء، ولا تفرض إصلاحات اقتصادية أو شروطاً سياسية. ولا شك أن

مثل هذه المؤسسات الاقتصادية إلى جانب التعامل بالعملات الوطنية بين دول بريكس يمثل تحدياً وتقويضاً لنظام بريتون وودز الاقتصادى الدولى الذى وضعته الولايات المتحدة لدعم هيمنتها على أوروبا والعالم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بجناحيه البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

ثالثها، الصراع حول المكانة المستقبلية فى سوق الطاقة العالمى. إن روسيا دون شك عملاق فى مجال الطاقة، فهى أكبر منتج وثانى أكبر مصدر للنفط فى العالم، وأكبر منتج ومصدر للغاز، وتستأثر وحدها بأكثر من ثلث الاحتياطى العالمى من الغاز. كما تقيم الشركات الروسية العاملة فى مجال الطاقة شراكات واسعة مع العديد من الشركات فى مختلف أنحاء العالم، فى أوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا، ويتضمن ذلك شركاء تقليديين لواشنطن. وتسعى الولايات المتحدة ليس فقط إلى عرقلة التمدد والهيمنة الروسية على سوق الطاقة، ولكن إلى انتزاع بعضاً من هذه الأسواق فى ضوء دخولها كمصدر فى سوق الطاقة.

فقد توقع تقرير صادر عن الوكالة الدولية للطاقة ارتفاع إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة، نتيجة زيادة إنتاج النفط الصخري، وإنها ستتجاوز بحلول نهاية العام الجاري أبرز منتجين في العالم وهما روسيا والسعودية. ووفقاً للتقرير فقد زاد إنتاج النفط في الولايات المتحدة خلال الأشهر الثلاثة الماضية بمقدار ٨٤٦ ألف برميل في اليوم، وإذا استمر الإنتاج بالنمو فستتجاوز الولايات المتحدة في القريب العاجل السعودية، وبحلول نهاية العام الجاري ستسبق روسيا لتصبح أكبر منتج للنفط الخام في العالم. وكان إنتاج النفط الخام في روسيا قد بلغ في نوفمبر الماضي ١٠.١ مليون برميل من النفط في اليوم، في حين، وصل إنتاج السعودية إلى ٩.٩ مليون برميل يوميا، بينما، وبلغ إنتاج الولايات المتحدة ١٠.٠٤ مليون برميل يوميا، إلا إن متوسط الإنتاج الأمريكي للعام ٢٠١٧ ككل كان عند مستوى ٩.٣ مليون برميل يوميا. وبحسب تقديرات من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية فإن إنتاج الخام الأمريكي قد يصل إلى ١١ مليون برميل يوميا بنهاية العام الحالي. يعزز هذا التوجه أن روسيا والسعودية بموجب اتفاق "أوبك +" القاضي بخفض الإنتاج بنحو ١.٨ مليون برميل يوميا، لا تقومان بزيادة إنتاجهما.

ووفقاً لصحيفة "وول ستريت جورنال"، فى تقرير لها نُشر فى ٢١ أبريل ٢٠١٦، فإن ثورة الغاز الصخري جعلت من الولايات المتحدة مصدرا مهما لتصدير الغاز المسال إلى باقي دول العالم، وخاصة أوروبا التي تعد أهم الزبائن للغاز. وأن واشنطن بدأت بالفعل فى تصدير غازها المسال لأوروبا حيث أنطلقت أولى شحنات الغاز المسال الأمريكي إلى أوروبا على متن ناقلة

غاز ووصلت شواطئ البرتغال في نهاية أبريل ٢٠١٦. وفي شهر فبراير ٢٠١٦، قامت الولايات المتحدة بتصدير أول شحنة غاز مسال من شركة "شينير" إلى شركة "بتروبراس" في البرازيل. وكانت شركة "شينير" الأمريكية قد وقعت مع شركات أوروبية وأسيوية عقودا طويلة الأجل لتوريد الغاز المسال.

ويحتدم التنافس الأمريكى الروسى حول السوق الأوروبى الذى يعتبر الأضخم والأقرب لواشنطن خاصة فى ضوء التحالف الاستراتيجى بين واشنطن وبروكسل، كما إنه أكبر وأهم الأسواق الروسية وضرب روسيا به سيوجعها ويهدد استقرارها الاقتصادى ومن ثم الاجتماعى والسياسى. وقد أشار وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، فى كلمته بجامعة بلجراد في صربيا يوم ٢٢ فبراير إلى إن الولايات المتحدة تسعى لإزاحة روسيا من سوق الطاقة الأوروبية عبر دفع أوروبا للاعتماد على الغاز الأمريكي المسال، رغم سعره المرتفع، وتعمل على عرقلة مشاريع نقل الغاز الروسى لأوروبا لتسويق غازها المسال لأوروبا. وأضاف لافروف أن هذا النهج الأمريكي، والذي كان يوما ما يلقى دعما من قبل بروكسل، له انعكاس سلبي، حيث أن بلغاريا رفضت مشروع الغاز الاستراتيجي "السيل الجنوبي" بسبب ضغوطات خارجية.

وتبدى الولايات المتحدة معارضة معلنة لمشروع "السيل الشمالي -٢" الذى يتضمن مد خطين بسعة إجمالية تصل إلى ٥٥ مليار متر مكعب من الغاز سنويا لنقل الغاز الروسي إلى ألمانيا مباشرة عبر قاع بحر البلطيق دون المرور بدول ترانزيت، وتبلغ حصة شركة "غازبروم" في المشروع ٥٠ %، ويملك كونسورتيوم مكوّن من ٥ شركات طاقة أوروبية الـ ٥٠ % الأخرى في المشروع، ١٠ % لكل منها، وتبلغ تكلفة المشروع نحو ٩.٥ مليارات يورو. ويلقى المشروع دعما من ألمانيا والنمسا وإيطاليا، فيما تعارضه أوكرانيا وحلفاؤها في شرق أوروبا. واعتبرت ألمانيا أن محاولات المفوضية الأوروبية التأثير في مشروع "السيل الشمالي-٢" تتعارض مع القانون الأوروبي والدولي. هذا فى حين تعارضه واشنطن بذريعة أنه يقوض أمن الطاقة في أوروبا، وأعرب وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون، في مؤتمر صحفي عقد في وارسو بعد لقائه رئيس وزراء بولندا ماتيوش مورافيتسكي، يوم ٢٧ يناير، عن تأييد بلاده لموقف بولندا المعارض للمشروع، وأكد تيلرسون أن الولايات المتحدة ستدعم جهود بولندا لتنويع مصادر إمدادات الطاقة، بما في ذلك إمدادات الغاز المسال من الولايات المتحدة.

رابعها، العودة الروسية القوية للشرق الأوسط، فروسيا تؤسس لنفوذ روسى دائم وقوى، ودور فاعل فى الشرق الأوسط يحمى أمنها ومصالحها، ويدعم استقرار المنطقة، وفى هذا تهديد للمصالح الأمريكية من زاويتين، الأولى إن روسيا غيرت من توازنات القوى على الأرض الأمر

الذى سينعكس حتماً فى التسويات التى لم يعد من الممكن أن تسير فى الاتجاه الذى تفضله وكانت تخطط له واشنطن. وفيه تقييد لحرية الحركة الأمريكية فى المنطقة والتى تمتعت بها منذ مطلع التسعينات وعلى مدى عقدين. من ناحية أخرى، فإن تدخل روسيا فى سوريا يزيد الثقة فيها كحليف وشريك يضمن أمن ووحدة حلفاءه فى المنطقة خلافاً للصورة التى رُوج لها فى أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتى وفى اعقاب الاحتلال الأمريكى للعراق. ومن المعروف أن التدخل الروسى يأتى فى إطار تحالف رباعى يضم إلى جانبها كل من سوريا وإيران والعراق، وفى هذا تغييراً للتحالفات وتوازنات القوى الإقليمية، وجذباً للعراق بعيداً عن الولايات المتحدة رغم احتلال الأخيرة لها، وتهديداً للنفوذ والمكانة الأمريكية فى المنطقة.

يأتى هذا فى إطار التناقض والاختلاف الواضح بين البلدين بشأن مدى واسع من القضايا الإقليمية تتضمن الأزمة الأوكرانية والسورية، والاتفاق النووى الإيرانى، والموقف من تنامى القدرات النووية والصاروخية لكوريا الشمالية وغيرها. ففى كل هذه القضايا تتبنى موسكو مواقف متباينة لتلك الأمريكية، وعلى سبيل المثال، وفى الوقت الذى صعد الرئيس الأمريكى دونالد ترامب من المواجهة مع إيران واعتبر الاتفاق الموقع معها عام ٢٠١٥ "أسوأ اتفاق على الإطلاق"، ورفض الإقرار بالتزام طهران بتنفيذ بنوده، وهدد أن الولايات المتحدة قد تنهي التزامها به، وأعلن عن عزم بلاده فرض عقوبات على الحرس الثوري الإيراني، الذي اتهمه بالمسؤولية عن أعمال تزعزع الاستقرار في سوريا واليمن والعراق، فإن موسكو وبكين رفضتا تصريحات ترامب وحذرتا من مغبة نقض الاتفاق، ورأت موسكو أن انهيار الاتفاق النووي الايراني سينطوي على رسالة خطيرة للعالم وسيقوض الجهود لاقناع كوريا الشمالية بالتخلي عن ترسانتها النووية.

لكن رغم التصعيد والتوتر الشديد الذى يخيم على العلاقات بين الروسية الغربية، فإن القول بعودة الحرب الباردة بين الجانبين أمراً غير دقيق لإنتفاء الاستقطاب الأيديولوجى، الغير قابل للمساومة والتفاهم حوله، الذى كانت تقوم عليه الحرب الباردة، فالعلاقات الروسية الأمريكية تشهد تناقض جوهرى فى المصالح، وتنافس عالمى على المكانة الدولية سيستمر فى المستقبل المنظور وإلى أن يستقر النظام الدولى وموازين القوى به.